

Distr.: General  
28 February 2003

# الجمعية العامة



الدورة السابعة والخمسون

البند ٩٠ (ب) من جدول الأعمال

[Sunt]

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/57/535)]

٢٦٨/٥٧ - معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٢١/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، و ١٨٨/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، و ٢٠٦/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، و ١٩٥/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٢٢٩/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ٢٠٨/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ٢٠٨/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام<sup>(١)</sup> وتقرير المدير التنفيذي لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث<sup>(٢)</sup>،

وإذ تعرب عن تقديرها للحكومات ومؤسسات القطاع الخاص التي قدمت مساهمات مالية وغير مالية إلى المعهد أو تعهدت

بتقديمها،

وإذ تلاحظ بقلق أن المساهمات في الصندوق العام للمعهد لم تتزايد، بينما تتزايد مشاركة البلدان المتقدمة النمو في البرامج

التدريبية في نيويورك وجنيف،

وإذ تلاحظ أن المعهد لا يتلقى أي معونة مالية من الميزانية العادية للأمم المتحدة، وأنه يقدم برامج تدريبية لجميع الدول

الأعضاء مجاناً،

وإذ تكرر التأكيد على الحاجة إلى منح أنشطة التدريب دوراً أبرز وأكبر في دعم إدارة الشؤون الدولية وفي تنفيذ برامج

منظومة الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية،

١ - تؤكد من جديد فائدة معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث بالنظر إلى الأهمية المتزايدة للتدريب داخل الأمم

المتحدة وإلى الاحتياجات التدريبية للدول، وفائدة أنشطة البحث المتصلة بالتدريب التي يضطلع بها المعهد في إطار ولايته؛

(١) A/57/479.

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والخمسون، الملحق رقم ١٤ (A/57/14).

- ٢ - تشدد على ضرورة أن يواصل المعهد تعزيز تعاونه مع معاهد الأمم المتحدة الأخرى والمعاهد الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة؛
- ٣ - ترحب بالتقدم المحرز في بناء الشراكات بين المعهد والمنظمات والهيئات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في مجال برامجها التدريبية، وتؤكد في هذا السياق على الحاجة إلى مواصلة تطوير تلك الشراكات وتوسيع نطاقها، ولا سيما على الصعيد القطري؛
- ٤ - تجدد نداءها إلى جميع الحكومات، ولا سيما حكومات البلدان المتقدمة النمو ومؤسسات القطاع الخاص التي لم تقدم بعد للمعهد مساهمة مالية أو غير مالية، أن تقدم له دعمها المالي وغير المالي السخي، وتحث الدول التي أوقفت تبرعاتها على النظر في استئنافها في ضوء النجاح الذي تحقّق في إعادة هيكلة المعهد وتنشيطه؛
- ٥ - تشدد على ضرورة كفاءة قدرة المعهد المالية على المدى الطويل من حيث تسديد ديونه وتغطية ما عليه من تكاليف إيجار وصيانة؛
- ٦ - تعرب عن أسفها لترامن تقديم تقرير الأمين العام إلى اللجنتين الثانية والخامسة في الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة؛
- ٧ - تشدد على أنه وفقا للنظام الداخلي للجمعية العامة، فإن اللجنة الخامسة هي اللجنة المختصة التي يمكن فيها النظر في مسألة إعادة تصنيف قيمة الإيجار وتكاليف الصيانة التي يتحملها المعهد، وتدرك أن اللجنة الخامسة ستجري مداوالات بشأن ديون المعهد وإعادة تصنيف ما يتحمله من قيمة إيجار وتكاليف صيانة، مع الأخذ في الاعتبار حالته المالية والامتيازات الممنوحة للمنظمات الأخرى المثيلة له؛
- ٨ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٧٨

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢